

مؤشرات اقتصادية في لبنان تتحدى الأزمات العالمية



علي بدران*

مدير وخبير مصرفي، عضو نقابة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

مرة جديدة يثبت لبنان مناعة اقتصادية ومالية ومصرفية فقد ساهم الاستقرار السياسي والأمني بتحريك عجلة الإقتصاد المحلي، خصوصاً قطاع الخدمات والسياحة مما عزز ثقة المستثمرين من مغتربين وأجانب ومقيمين. بالرغم من الأزمة المالية العالمية، استطاع الإقتصاد الوطني أن يسجل أداءً ايجابياً وديناميكياً في ظل قطاع مصرفي متين وقوي، جعلت منه محركاً رئيساً لنمو الإقتصاد. ومحصناً بإجراءات وتدابير احترازية وفعالة من مصرف لبنان تجاه تداعيات الأزمة المالية العالمية. من خلال إجراءات عدة حافظت على سيولة عالية لدى المصارف اللبنانية، وتجنب الديون ذات الأخطار العالية خاصة في القطاع العقاري، والحفاظ على سعر ثبات الليرة والاستقرار النقدي.

تضخم بنسبة لا تتجاوز ٣ في المئة. وكذلك إن معدل تغطية المخاطر المحلية (Credit Default Swap) قد انخفض من ٧ في المئة إلى ٤, ٢ في المئة لفترة خمس سنوات. وخير دليل على ذلك إصدار الـ ٥٠٠ مليون دولار الأخير ليثبت أن مستوى الفوائد هي الأقل تاريخياً. وكذلك الفوائد بالليرة اللبنانية إذ باتت أقل من ٨ في المئة لمدة خمس سنوات.

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية القوية

إن النمو الذي يحققه الإقتصاد اللبناني على عكس اقتصاديات العالم خلال الأزمة المالية، يفرض واقعاً جديداً يحوله إلى اقتصاد متين يزيد من فرص العمل ويزيد دخل الفرد والدخل الوطني. ومن المؤشرات القوية ما يلي:

رغم استمرار مضاعفات الأزمة العالمية وأزمة ديون دبي الأخيرة التي انعكست في تأثيرات أولية مباشرة على سوقي دبي وأبو ظبي للأوراق المالية. فقد شكلت عملية إصدار وزارة المالية اللبنانية سندات خزينة (يوروبوند) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩ نجاحاً حقيقياً نتيجة الاستقرار والمؤشرات الإقتصادية المشجعة على مستوى الإقتصاد والمالية العامة بعد انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

وقد انقسم الإصدار إلى قسمين: الأول بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لفترة خمس سنوات استحقاق ١٥ كانون الثاني (يناير) سنة ٢٠١٥ وبفائدة ٥, ٨٧٥ في المئة. الثاني بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أيضاً لفترة ١٥ سنة استحقاق ٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٤ وبفائدة ٧ في المئة.

وقد تجاوزت الطلبات بكثير للإصدار بحيث بلغت خمسة أضعاف القيمة المحددة للسنوات الخمس وضعفي القيمة بالنسبة لإصدار القسم الثاني لـ ١٥ سنة، مما فرض اعتماد التوزيع بالتخصيص (بروراتا) وكانت نسبة الاكتتاب الأجنبي جيدة، وبلغت ٢٧ في المئة من إجمالي الإصدار الأول و٤٢ في المئة بالنسبة للإصدار الثاني. وهذا ما يعكس ثقة كبيرة بمستقبل لبنان ومستقبل الإقتصاد اللبناني من المستثمر الأجنبي.

إن انخفاض مستوى الفوائد على الإصدار الجديد، والذي يعتبر الأدنى قياساً بالإصدارات السابقة، يعكس انخفاض مستوى المخاطر على لبنان مما أدى إلى خفض العائد على الاستثمار المالي. وبذلك بقي لبنان بمنأى عن الاضطراب في الأسواق المالية والعربية. وبالتالي إن السوق المالية تجاهلت التأثيرات المباشرة للأزمة الطارئة في دبي رغم أن لبنان سوقاً ناشئة.

إن المخاطر التي يقيم على أساسها لبنان قد تراجعت بسبب الوضع السياسي والأمني المستقر حالياً وأيضاً بسبب الوضع المصرفي والنقدي الجيد والنمو المتوقع بنسبة ٧ في المئة وفق صندوق النقد الدولي. مع



* alihbadran@yahoo.com



١- تراجع الفوائد

تكمّن أهمية عامل تراجع الفوائد في شمول انعكاساته الإيجابية للقطاعين العام والخاص لجهة حصولهما على التمويل وكلفته، مما عزز مواقع المقترضين. الإجراءات الداعمة التي أقرها مصرف لبنان لقروض الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ بدأت السوق تشهد منافسة مصرفية كبيرة في جذب المستهلكين، مع تقديم عروض أسهل وبكلفة أقل. بدءاً من القروض السكنية التي تشهد اشتداداً في المنافسة. والدولة كسبت مرونة إضافية في إدارة محفظة الدين العام. وأعطى ذلك إشارة صريحة للأسواق الداخلية والخارجية بالتحسن النوعي للجدارة الائتمانية للدولة اللبنانية. هذا ما يفرض تحسناً موازياً لجعل محفظة السندات بالعملة الأجنبية. وهو أمر كان متوقع من شركات التصنيف الدولية. بحيث رفعت مؤخراً وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، النظرة المستقبلية إلى إصدارات لبنان بالعملة الأجنبية المصنفة B2 من «مستقر» إلى «إيجابي» كذلك رفعت وكالة «S&P» ستاندر أند بورز العالمية تصنيفها الائتماني الطويل الأجل لسندات الدين السيادية اللبنانية من مستوى «B-» إلى «B» وتصنيفها قصير الأجل من «C» إلى «B» وذلك وبفضل استمرار التحسن في السيولة وتعزيز قدرة الدولة أمام الاضطرابات السياسية خلال الأعوام الثلاثة الماضية ومرونة النظام المصرفي لتمويل العجز المالي حيث أن المصارف هي الدائن الرئيسي للدولة.

٢- قوة القطاع المصرفي

ارتفاع موجودات المصارف اللبنانية ومؤشراتها الأساسية ودخول حوالي ٢٠ مليار دولار إلى القطاع، فيما ارتفع فائض ميزان المدفوعات إلى حدود ٦ مليارات دولار وبلغت ودائع المصارف بحدود ١٠٠ مليار دولار، وتراجع الدولار إلى ٦٦ في المئة مقابل ٧٢ في المئة منذ سنة كما تراجعت نسبة الدولار أيضاً في التسليفات، مما يعبر بوضوح عن الثقة التي حققها لبنان تجاه الأسواق المحلية والعالمية. وهناك جزء من أموال اللبنانيين التي كانت توظف في الخارج أعيدت إلى لبنان بسبب الثقة.

وقد أسهم تدفق الودائع في تسجيل نمو غير مسبوق أيضاً نسبته حوالي ٢٤ في المئة لإجمالي الأصول لتبلغ عند مستوى ١١٢ مليار دولار، أي ما يوازي ٤,٢ أضعاف الناتج المحلي وهي نسبة عالمية عالية.

العوامل الإيجابية للقطاع المصرفي

• اعتماد المصارف اللبنانية على الودائع بشكل رئيسي كمصدر للأموال والموارد وليس على أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة، بحيث شكلت بحدود ٨٤ في المئة من إجمالي الموجودات. فالودائع هي المصدر الأساسي لموارد المصارف التجارية في لبنان والمحرك الرئيسي لنشاطها وحجم أعمالها. وكانت هذه الودائع خط الدفاع للمصارف اللبنانية من أزمة الائتمان والسيولة والثقة في الأسواق المالية العالمية. في حين كانت تزداد في لبنان وتراجع في العالم مما يدل على قوة ومناعة القطاع في لبنان.

• الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لدى المصارف بالليرة وبالعملات الأجنبية، وسجلت الأرباح ارتفاعاً بلغت ٢٥ في المئة في حين أنها تتراجع في كل أنحاء المنطقة لا بل إن عدداً منها سجل خسائر.

• قوة رساميل المصارف، يوجد فائض في رساميل المصارف اللبنانية مقارنة بالمطلوب من المعايير الدولية لبازل ٢- مما أدى إلى وجود مستوى جيد من الملاءة والأموال الخاصة والتي تعكس توقع لمواجهة أية مخاطر فعلية، والتي جاءت بناءً لطلب مصرف لبنان خلال السنوات الأخيرة الماضية.

• عمل المصارف اللبنانية ضمن الضوابط الموضوعية من المصرف المركزي لا سيما التعاميم المشددة لتنظيم عملية الإقراض العقاري، حيث عرف القطاع العقاري في لبنان خلال السنوات الأخيرة تصحيحاً لوضعه مقارنة بالمنطقة المحيطة، ونمواً طبيعياً مرتبطاً بعملية العرض والطلب وبعيد عن المضاربة العقارية، وتشكل التسليفات العقارية (باستثناء السكنية للأفراد) بحدود ٥ في المئة.

• التزام المصارف اللبنانية بتطبيق المعايير الدولية للإدارة المصرفية، وقد تمحورت هذه التدابير حول الاستمرار في مكافحة تبييض الأموال، وقد أولته المصارف اهتماماً متزايداً في السنوات الماضية وقامت بإنشاء قسم خاص بهذه المهمة في كل مصرف يعرف باسم وحدة التحقق Compliance Unit وكذلك الإدارة الرشيدة. وتوسيع نطاق تطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق الدولية وتطوير العمل الإداري في سبيل تحسين الشفافية والحوكمة والإفصاح المالي.

٣- ارتفاع موجودات مصرف لبنان

ارتفع احتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وبلغ حجماً تاريخياً وقياسياً مع اقترابه إلى نحو ٣٠ مليار دولار أي ما يوازي ٩٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحو ٦٠ في المئة من إجمالي الدين العام. وهذا التحسن يترافق مع ارتفاع لقيمة احتياطي الذهب إلى مستوى ١١ مليار دولار، ليصبح المجموع موازياً حالياً لحوالي ١١٠ في المئة من الناتج المحلي

البالغ حوالي ٣٣ مليار دولار مما يعزز الاستقرار النقدي.

والجدير بالذكر أن ارتفاع أصول الذهب نتيجة تغير أسعاره عالمياً، يخضع في لبنان لقانون صادر خلال سنة ١٩٨٥ أقر في مجلس النواب والذي يمنع قطعاً التصرف به بيعاً أو تأجيراً أو إدارة. لكنه يشكل في المقابل ضماناً نفسية قوية للاستقرار النقدي وتغطية فعالة للعملة الوطنية ويبلغ المخزون من الذهب وهو الأكبر عربياً (٢, ٩ مليون أونصة) وأفضل ضماناً في وجه أي تضخم خصوصاً عند ضخ السيولة، فهو عنصر دعم للأسواق خصوصاً أن لا موارد طبيعية في لبنان. وطوال فترة الخمسة آلاف سنة من تاريخ البشرية بقي الذهب الملجأ الأخير للعملاء والمخزن الأفضل للقيمة.

إن أهمية القانون الصادر خلال سنة ١٩٨٥ يبدو جلياً مع تنامي إقبال الكثير من المصارف المركزية على تكوين احتياطات أو تعزيز مخزونها من الذهب الذي أثبت فاعليته كدرع حماية من الأزمات الطارئة.

ويعتبر احتياطي العملات الأجنبية أيضاً دعامة مهمة للاستقرار النقدي الذي أرساه مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٩ وثبت سعر صرف الدولار بما يوازي ١٥٠٠ ليرة أي إدارة سعر الصرف عبر تدخله بائعاً وشارياً منعاً



للمس بحرية حركة العرض والطلب، رغم حركة الارتفاع والانخفاض التي يشهدها سعر صرف الدولار الأميركي في الأسواق العالمية. وقد أثبتت هذه السياسة جدواها بالرغم من نصائح صندوق النقد الدولي بالسابق للتخلي عن هذه السياسة وتحرير سعر الصرف، والتي تراجع عنها لاحقاً في تقاريره ومؤكداً أهمية وصوابية هذه السياسة في تحفيز النمو بل بات يدعو إلى اعتماد التجربة في بلدان تشبه أزماتها ما هو قائم في لبنان.

٤- دور مصرف لبنان في الوقاية المودعين

- نجح مصرف لبنان في استشراف الأزمة العالمية قبل وقوعها من خلال تعاميم وتدابير منعت المصارف اللبنانية من استخدام ودائع الناس في الاستثمار في الأدوات المالية المركبة والمشتقات الاستثمارية وشراء الأصول التي أصبحت مشكوك بقيمتها السوقية بسبب عدم وجود استثمارات للقطاع المصرفي أي من المناطق التي أصيبت بالأزمة المالية العالمية. وهذا الأمر أعطى المصارف مناعة تجاه الأزمة التي اجتاحت أعرق وأقوى المصارف العالمية.

- كما فرض على المصارف أن يكون لديها احتياطي نقدي كبير من قبل المستلف في المشاريع العقارية بحوالي ٦٠ في المئة من كلفة المشروع وذلك لحماية النظام المصرفي من المضاربات العقارية ومن الارتفاع « المضخم » في أسعار العقارات كما حصل في بعض دول الخليج والولايات المتحدة. وبذلك تم الحماية من الوقوع في فخ الأزمة العالمية منذ العام ٢٠٠٤ بمنع التعاطي بالمشتاق العقارية « subprimes » واثبت هذا القرار وغيره، بعد مضي سنوات على اتخاذه، أنه أنقذ لبنان ووضع خارج الأزمة، بل استفاد منها وجنى ايجابيات واضحة من جراء توجه الأموال الرساميل إليه مما زاد من قوة الوضع المصرفي والنقدي اللبناني.

- صدور تعاميم خاصة « بالحوكمة » من خلال إنشاء الإدارة الرشيدة تعني بترشيد الإدارة وهو أمر أساسي للتوصيل إلى مقومات فعلية للإدارة، أي أن يكون القرار عبر لجان إدارية يكون القرار فيها مشتركاً. سلسلة إجراءات وتعاميم صدرت عن مصرف لبنان كانت بمثابة حاجز حماية لبنان عن مساوي الأزمة العالمية، مما أعطى الليرة لتكون ملجأً آمناً ترجم في حجم التحويلات نحو العملة الوطنية. إن الأزمة المالية العالمية قد بدلت بعض المفاهيم حيث أصبح للمصارف المركزية دور أكبر في الإقتصاد والإشراف والتنظيم واستقرار العملة الوطنية والمساهمة في نمو الإقتصاد الوطني عبر التجاوب مع ارتفاع معدلات التضخم.

٥- استعادة القطاع السياحي قوته

كان لعودة لبنان إلى الخريطة السياحية العالمية الأثر الكبير على الإقتصاد الوطني، ومع بداية السنة الحالية اختارت صحيفة «الغارديان» البريطانية العاصمة اللبنانية كمقصد للسياحة للعام ٢٠١٠ من بين اقتراحات عديدة من سائر أنحاء العالم.

إن عدد المسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت يقترب من طاقته القصوى البالغة ٦ ملايين راكب، وقد شهدت الفنادق العاملة أعلى نسب إشغال لعام ٢٠٠٩. (تقل الفقرات كلها على السطر فقرة واحدة) إن



إلى وجوده في اقتصادنا.

إن السيولة الكبيرة يجب استعمالها في معالجة المشاكل البنوية في الاقتصاد اللبناني من ناحية البنية التحتية التي تحفز الاستثمار وتخلق فرص عمل وتخفف أزمة البطالة والتي تنعكس بظاهرة الهجرة إلى الخارج، لا سيما في صفوف الشباب المثقف وذوي الاختصاصات، وبالرغم من جانبها الإيجابي عبر التحويلات من الخارج. إلا أن سيئاتها تفقد لبنان طاقات ضخمة غير موظفة في تنمية الناتج المحلي اللبناني عبر إيجاد فرص العمل داخل لبنان.

إن المؤشرات الإيجابية يجب أن توظف في حل المشاكل الاقتصادية البنوية من الدين إلى العجز، وتحسين الاقتصاد عن طريق المحافظة على تحقيق النمو لتخفيض وتحجيم الدين بالنسبة للاقتصاد.

لبنان بحاجة إلى الاتفاق الاستثماري من خلال معالجة قطاع النقل وأزمة السير والكهرباء والاتصالات وغيرها من القطاعات التي تتطلب حل جذري والتوجه نحو القطاع الخاص لاستخدام السيولة عبره في تمويل مشاريع الدولة.

المصارف تمتلك إمكانات مالية وتقنية وبشرية كبيرة وتستند إلى قاعدة ودائع كبيرة مما يعطيها دور أكبر لها في تنشيط الاستثمارات المحلية وتحجيم الدين وعدم زيادته بأكثر من النمو الاقتصادي.

معدل الأشغال في فنادق بيروت بلغ ٧٢ في المئة خلال عشرة أشهر من العام ٢٠٠٩ بزيادة ٤١ في المئة عن الفترة ذاتها للعام ٢٠٠٨ استناداً لدراسة «أرنست أند يونغ» العالمية لقطاع الفنادق في الشرق الأوسط، وارتفعت عوائد التشغيل بنسب قياسية وكذلك المقاهي والمطاعم حيث اقتربت من طاقتها القصوى. وسجلت فنادق بيروت ثالث أعلى معدل إشغال في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ بعد أبو ظبي والقاهرة.

٦- ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي

ارتفاع مضطرد في حجم الاستهلاك المحلي وفي الإقبال على القروض المصرفية خصوصاً القروض السكنية لغايات التملك وليس المضاربة، وهذا ما ينتج توسعات نوعية في الدورة المالية، وينعكس مزيداً من النشاط والنمو. وهذا ما تظهره حركة البناء في مختلف المناطق لكن مع تميز خاص في العاصمة بيروت.

وقد شجع على ذلك صدور تعاميم عن مصرف لبنان لدعم الفوائد على الاستثمارات في كل القطاعات، تم تمديد مدة العمل فيها حتى حزيران سنة ٢٠١١ التي تحفز التسليف بالليرة اللبنانية نظراً إلى شدة الإقبال عليها.

لقد سلم لبنان من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بفضل مؤشرات إيجابية منها:

- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي «GDP» حيث بدأ بالتراجع إلى حدود ١٥٠ في المئة مقابل ١٨٠ في المئة منذ سنوات.
- المناعة التي أظهرتها المصارف اللبنانية.
- استقرار العملة الوطنية.
- إيجابيات فائض ميزان المدفوعات والسيولة المرتفعة.

يجب أن يكون ذلك حافزاً لتوطيد ركائز الاقتصاد الوطني بحيث يتعزز نصيب القطاع الصناعي والزراعي في قيمة الناتج المحلي لتعزيز مقومات النمو المرتبط بعوامل داخلية من أجل الاستقرار الاقتصادي في هذه المناعة لم يكن أثرها فقط بالصمود بوجه الأزمة بل كان لها إيجابيات واضحة من خلال توجه الرساميل والودائع إلى لبنان بسبب تقلص آفاق الاستثمار في الأسواق الأميركية والأوروبية.

لقد حصل أخيراً توسع كبير في حجم وسيولة القطاع المصرفي، وهذه السيولة يجب استخدامها للوصول إلى جميع القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاكتساب العمق المالي «Financial Deeping» الذي لا بد من الوصول إليه لزيادة أداء وفعالية السوق المالية، وترجمتها إلى فرص عمل جديدة ونمو اقتصادياً واجتماعياً للفرد اللبناني وتحسين ظروف المعيشة.

من المفترض استخدام السيولة في تنشيط وتوسيع قنوات التمويل للقطاع الخاص وتنويع أساليب التمويل وتوجيهه إلى القطاعات ذات الإنتاجية والربحية العالية. وعبر إنشاء مؤسسات تمويل متخصصة لتشجيع الرأسمال المغامر والريادي «Venture Capital» الذي نفتقر